



سامي أبو زهري القيادي
بحركة حماس في حوار
خاص مع "صوت الشعب"
9

صوت الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 12 - الخميس 18 جانفي 2024

STOP the
GENOCIDE
Justice for the
Palestinians



الكيان الغاصب أمام محكمة العدل
الدولية : شكرا جنوب إفريقيا !

الفنون والوعي الفكري النقدي:

الأنساق الثقافية ومشروعية
التغيير الاجتماعي الآن وهنا

10

في ذكرى 14 جانفي 2011:

الأزمة الثورية... وأزمة
الثورة في تونس

5

معضلة الماء في تونس:

التونسي والماء: الصورة
اللامية الجديدة

3

جنوب افريقيا تجرّ الكيان الغاصب أمام محكمة العدل الدولية وتكشف جبن الأنظمة العربية

وربما من المضحكات المبكيات ما برّر به بيان وزارة الخارجية التونسية عدم انضمام نظام قيس سعيد لأيّ دعوى تقدّم ضد الكيان المحتل أمام محكمة العدل الدولية من كون ذلك يمثل اعترافاً ضمنياً بهذا الكيان. ففي الوقت الذي يبحث فيه الشعب الفلسطيني عن إدانة رسمية دولية ضدّ كيان غاصب، عضو في الأمم المتحدة يقدّم نفسه واحة للديمقراطية في كامل المنطقة ويرتكب المجازر تلو الأخرى، يجبن هذا النظام أمام اتخاذ موقف مبدئي إزاء ما يحدث ويتغلّف بغلاف شعبي ثورجي لتبرير مواقفه الرجعية والمتخاذلة فيغالط شعبه من خلال البون الشاسع بين الشعار والممارسة. ولعلّ الذاكرة تأبى نسيان مواقف مشابهة لهذا النظام حيث كانت تونس البلد العربي الوحيد الذي رفض التصويت على لائحة الجمعية العامة التي قدمتها "المجموعة العربية" والداعية إلى وقف فوري للعدوان الغاشم وفتح المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية. وهو ما كانت تسعى إليه المقاومة الفلسطينية في ذاك الظرف الدقيق من حرب الإبادة. على خلاف العدو الصهيوني الذي كان يسعى إلى تحقيق أهداف ميدانية.

إنّ المفارقة بين الخطاب والممارسة هي من أؤكد سمات الشعبوية التي تبقى عاجزة عن اتخاذ أيّ موقف مبدئي وإن كان جزئياً ولملوساً مقابل رفعها شعار كبير تتخذ مطية لتستهمي به الجماهير وتدعغ عواطفه خاصة إن كان الأمر يتعلق بالقضية المركزية الأم، القضية الفلسطينية. ويتذكّر جميعنا شعور التونسيين والتونسيين بالخذلان إزاء التّدخل السافر لقيس سعيد في برلمان الدّمي يوم 2 نوفمبر 2023، لمنع تمرير تصويت مجلس نوابه على مشروع قانون يجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني. هذا المطلب الذي صدحت به حناجر التونسيين والتونسيين منذ أمد طويل ولم يجد صداه على مّ الحكومات المعاقبة منذ ثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011. لقد وقف الشعب التونسي على زيف الشعارات المرفوعة من قبل سعيد وأنّ موقفه من التطبيع وجملته الشهيرة "التطبيع خيانة عظمى" لا تعدو أن تكون شعاراً انتخابياً يلوّنه حسب أهوائه وارتباطاته بالدوائر الامبريالية ويستغلّه بشكل ديماغوجي لاستبلاخ الشعب التونسي ومغالطته وغضّ النظر عن اتّساع مجالات التطبيع منذ الانقلاب.

وبصرف النظر عن مواقف الخزي والخذلان للأنظمة العربية الاستبدادية ولخطابها الشعبوي المزدوج وللقوى المعادية للتحرر الوطني فإنّ معركة طوفان الأقصى قد نجحت في القيام بعملية فرز حقيقية محليا وإقليمياً ودولياً بين قوى الحرية والاعتناق والتحرر من جهة وقوى الخطرسة والوحشية والبربرية من جهة ثانية. وتبقى القضية الفلسطينية في حاجة إلى مزيد الإسناد ومضاعفة تحرك كل الأحرار، في تونس كما في باقي دول العالم، على كلّ الواجهات لوقف جرائم الإبادة اليومية التي يشنها الكيان الغاصب.

اشتربت أعناق أحرار العالم يوم الخميس 11 جانفي 2024 إلى محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة، لمتابعة أولى جلسات الاستماع في القضية المرفوعة من قبل جنوب إفريقيا ضدّ الكيان الصهيوني بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في حقّ الشعب الفلسطيني في غزة وانتهاكه اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وهي جريمة لم تبدأ مع حرب السابع من أكتوبر المنقضي والتي خلّفت أكثر من 24 ألف شهيد و61 ألف جريح. بل إنّ الشعب الفلسطيني "تعرّض لنكبة مستمرة وللفضل العنصري على جانبي الخط الأخضر وأعمال إبادة جماعية في سياق الفصل العنصري الذي دام 75 عاماً" كما أفاد بذلك وزير العدل "رونالد لامولا" ممثل جنوب إفريقيا في بداية مرافعته واستعراضه لتاريخ الصراع الفلسطيني - الصهيوني. وللتذكير فإنّ الكيان يقبل للمرة الأولى المثول أمام هذه المحكمة ومقاضاته بسبب الجرائم التي يرتكبها في حقّ الشعب الفلسطيني بعد أن كان رفض ذلك سنة 2004 في القضية المرفوعة ضدّه بخصوص الجدار العنصري العازل.

وقد طالبت المحكمة بأخذ إجراءات كفيلة بحماية الفلسطينيين خلال الحرب الوحشية التي يخوضها الاحتلال ضدّ قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي. ومن هذا المنطلق تكتسي شكوى جنوب إفريقيا أهمية كبرى في المجتمع الدولي. حيث أرغمت الكيان الصهيوني على المثول أمام أنظار العدالة الدولية في سابقة هي الأولى من نوعها، واستطاعت بذلك تعرية حقيقته وفضح مزاعمه في تقديم نفسه في صورة "النموذج الديمقراطي الوحيد في المنطقة" وهي رمزية تسعى الكيان جاهداً إلى ترسيخها لعقود طويلة. لذلك لا غرابة أن يشعر الكيان بالقلق وأن يبدي مخاوف من إمكانية إدانته من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي بارتكاب جرائم إبادة جماعية رغم غياب وسائل لتنفيذ أحكام هذه المحكمة والالتزام باحترام قراراتها. فصدور حكم ضدّ الكيان من شأنه أن يشكّل سابقة قانونية وأن يضرّ بسمعته وأن يساهم في تعميق عزله خاصة لما لهذه المحكمة من دور كبير في تشكيل القوانين الدولية وفي المساهمة في التأثير في الرأي العام الدولي وموقفه من الاحتلال الصهيوني. إنّ مثل هذه المحاكمة من شأنها أن تضع المجتمع الدولي في اختبار حقيقي وفي موضع من يتحمّل المسؤولية إزاء ما يحدث للشعب الفلسطيني في القطاع. لذلك يمكن أن يبادر وأن يتخذ جملة من الإجراءات من قبيل فرض عقوبات ضدّ الكيان أو الدّعوة لتعليق عضويته في الأمم المتحدة حتى لا نقول طرده.

وإزاء هذه الشكوى كان من الطبيعي أن يستبشر الشعب الفلسطيني بهذه المحاكمة وأن يعتبرها خطوة بمثابة الزلزال الذي أقض مضجع الكيان وزعزع هيئته المزعومة. فما أقدمت عليه جنوب إفريقيا يُعدّ شكلاً من أشكال المقاومة لا يقلّ في قيمته ورمزيته عمّا تأتيه المقاومة في الأرض. لكنّ المفارقة العجيبة تكمن في الموقف الرسمي العربي، وإن كنا لا نستغرب، وفي تواطئه المكشوف مع الكيان وخيانتته للحق الفلسطيني. إنّ ما أقدمت عليه المقاومة الفلسطينية بعثر أوراق الأنظمة العربية الرجعية الاستبدادية وأوقف مسار تطبيعها مع الكيان وجعلها في حرج حقيقي إزاء موقف جنوب إفريقيا بعد أن ظنّت أنّ المقاومة قد حوصرت وأنّ القضية الفلسطينية قد قبرت وأنّ الكيان بصدّد تحقيق نجاحات في فرض مناطق معزولة ومحاصرة بالمستوطنات.

راسلوا "صوت الشعب"

البريد الإلكتروني: sawt.echa3b@gmail.com

التونسي والماء: الصورة الهلامية الجديدة

المستقبلية للموارد المائية، ذلك أن مجلة المياه الحالية والتي يعود تاريخ إصدارها إلى 13 مارس 1975 لم تعد قادرة على حل الإشكالات المائية الحالية ولا المستقبلية.

- القطع مع السياسات العمومية الكلاسيكية المبنية على الحلول التقنية الصرفة.
- تحديد أولويات استعمالات الماء في كل القطاعات مع إعطاء الأولوية لمياه الشرب.
- إعادة النظر في خارطة الإنتاج الفلاحي والقطع مع الفلاحة التصديرية والتركيز على الفلاحة التي تحقق السيادة الغذائية وتطوير المنظومات الأساسية للشعب : منظومة الحبوب، منظومة الألبان، منظومة اللحوم الحمراء ومنظومة اللحوم البيضاء.
- إلزام الصناعيين وأصحاب النزل بضرورة توفير مصادر خاصة بهم للماء باعتبار الماء يدخل في كلفة الإنتاج والخدمة الفندقية.
- إعادة النظر في التهنية الترابية والتعمير بشكل يضمن على المدى المتوسط تعبئة أكبر كمية ممكنة من مياه الأمطار بالمدن وإعادة استعمالها في المجالات العمرانية والسكنية.
- القطع مع الطرق الكلاسيكية في تعبئة الموارد المائية المبنية على إنجاز السدود التي تسهل التبخر خاصة في ظل ارتفاع كبير لدرجات الحرارة بفعل التحويلات المناخية.
- العمل على إعداد مخطط لإنجاز سدود جوفية لإيصال مياه السيلان مباشرة للموائد المائية وبذلك نضمن سلامة هذه المياه من التلوث وحمايتها من التبخر.
- إعادة استعمال المياه المعالجة والتي ستصل كميتها في أفق 2050 إلى حوالي 660 مليون م³، مما يعني أنه يمكن أن نستثمر عُشر كلفة تحلية مياه البحر للاستفادة من هذه المياه المعالجة خاصة في الأنشطة الفلاحية والصناعية.

والتصور والخيارات، وليست مرتبطة ببعض الحلول التقنية، مثل التي تم إقرارها منذ شهر مارس 2023 والمتعلقة بنظام القطع الدوري لمياه الشرب. وكان مياه الشرب الموجهة للمواطنين هي المتسببة الأولى فيما نعيشه من شح مائي. إذ لا تمثل مياه الشرب سوى 12 بالمائة من الإمكانيات المائية المستعملة سنويا على المستوى الوطني، ذلك أن النسبة الأكبر تستعمل في الفلاحة لري 8 بالمائة فقط من مساحة الأراضي الفلاحية الوطنية. وبذلك يمكن القول أن 92 بالمائة من الفلاحة في تونس هي فلاحة لازالت مطرية أو بعلية.

كما وجب طرح سؤال محوري في هذا المجال : هل الكمية الكبيرة من المياه المستعملة في الفلاحة لها المردودية والقيمة المضافة التي تمكننا من تعويضها في حالة ندرتها؟ طبعا لا، لأن المياه المستعملة في الفلاحة تنتج مواد مستهلكة للماء وذات قيمة مضافة ضعيفة مثل البرتقال والخضروات الورقية والطماطم والدلاع والبطيخ والفراز وغيرها.

كما تضخ كميات مائية كبيرة في القطاع الصناعي الملوّث والموجه للتصدير في قطاعات ذات قيمة مضافة ضعيفة مثل الصناعات الغذائية والنسيج، إضافة إلى القطاع السياحي الذي يستهلك بحساب السرير 5 مرات استهلاك المواطن التونسي في اليوم.

إن الحلول الظرفية ذات الطابع التقني لمسألة الموارد المائية ليست إلا هروبا إلى الأمام، وبالتالي وجب التوجه في إطار حلول استراتيجية مستدامة لمشكلة المياه في تونس، من خلال فتح حوار وطني جدي يشمل كل مكونات المجتمع وخاصة أجسامه الوسيطة من أحزاب سياسية ومنظمات وطنية وجمعيات المجتمع المدني والمختصين ورجالات البحث العلمي، تحت إشراف الدولة بكل مكوناتها الاستراتيجية وليست التقنية البيروقراطية. كل ذلك في إطار محددات أساسية متمحورة حول :

- إصدار إطار قانوني جديد يكون مواكبا للتطورات

يعيش المواطن التونسي في هذه الفترة صور دراماتيكية إلى درجة الهلامية، إذ ينقطع عنه الماء في المنزل ومن النافذة يرى الأمطار تهطل ومياهها تضيع في الأرصفة والشوارع وتنتهي إلى قنوات صرف مياه الأمطار أو قنوات تصريف المياه الصحية.

ولئن تحوّلت الموارد المائية خلال السنوات الأخيرة من قضية المختصين والقضايا التي تدار بالمنطق البيروقراطي في المكاتب المغلقة، إلى قضية رأي عام بكل ما في الكلمة من معنى، فذلك يعود إلى أننا دخلنا فعليا في مرحلة الشح المائي وبما تعنيه هذه الكلمة من مخاطر على المدى المتوسط والبعيد. إذ أن الماء ليس مجرد مادة طبيعية قابلة للنقل والضخ، بل هو محور الحياة ومحدد للتنمية وإنتاج الثروة، وبالتالي التواصل مع الحياة بكرامة. إذ أن شعبا دون ماء شعب فاقد حتما لكرامته.

غير أن الإشكالات المرتبطة بالموارد المائية في تونس ليس إشكالات ظرفية مرتبطة بانحياض الأمطار لمدة معينة، كما أنّ أزمة شح المياه في تونس ليست مرتبطة عضويا بالتحويلات المناخية، بل مرتبطة مباشرة بالسياسات العمومية والخيارات الاقتصادية، ولم تساهم التحويلات المناخية سوى بتعميق هذه الأزمة. هذه السياسات العمومية ليست وليدة الصدفة، بل هي نتاج لسياسات وخطط مدروسة وممنهجة للعديد من الأطراف الأجنبية، وخاصة منها المؤسسات المانحة للقروض، التي سعت إلى تحديد الإطار العام للسياسات العمومية في مجال الماء في تونس، وذلك خدمة لمصالح الدول الغنية التي يمثلونها، والتي تريد المواصلة في استنزاف ثروات مستعمراتها القديمة ولكن بطرق وسياسات ومناهج جديدة.

لذلك فإن مشكلة الموارد المائية في تونس هي مشكلة هيكلية متمحورة حول أربعة أبعاد أساسية هي :

- ندرة المياه كمعطى طبيعي من خلال موقع تونس في مناخ شبه جاف.
- فشل السياسات العمومية المتعلقة بالماء وخاصة فيما يتعلق بالطرق والسياسات المائية الكبرى.
- فشل الخيارات الاقتصادية الإنتاجية المرتبطة باستعمالات الماء والتي بنيت، في إطار اقتصاد مناوئ، على استعمال الماء لإنتاج المواد والسلع الموجهة للتصدير وذات قيمة مضافة ضعيفة لا ترتقي إلى مستوى أهمية الماء وكلفته على المجموعة الوطنية.

• تأثير التحويلات المناخية خلال العشرين سنة الأخيرة على التساقطات وارتفاع كبير لدرجات الحرارة وما ينتج عنها من تبخر كبير للمياه من السدود ومن المسطحات المائية بشكل عام.

وانطلاقا مما تقدم ذكره، فإن المقاربة التقنية التي تنتهجها السلطة في تونس منذ سنوات عديدة لحل الإشكالات المرتبطة بالشح المائي، لا يمكن أن يكون لها نتائج تذكر باعتبار أن المسألة مرتبطة بالرؤية



"الشعبوية: المأزق الجديد لمسار الثورة التونسية"

قبل البدء...

كنت في الجزء الأول من المقال السابق الوارد تحت عنوان : "من أكذوبة الإنتقال الديمقراطي إلى الإستحكام المؤقت للإستبداد الشعبي" قد بينت أن اختزال الثورة التونسية من جهة أهدافها، آليات فعلها السياسي وديناميكية أحداثها ومحطاتها الأساسية بدء من 17 ديسمبر 2010 في ما سمي بالإنتقال الديمقراطي قد أدى بالنهاية إلى إفراغ هذه الثورة من مضمونها/عمقها الاجتماعي وإلى إعادة الدولة العميقة بشخصها ومؤسساتها للتحكم في جزء من مسار الثورة وتجيير مطالبها ورهاناتها إلى مجرد إصلاحات ليبرالية فضلا على أن مسألة الحريات السياسية وما تقاطع معها من قيم المواطنة وحقوق الإنسان هي ذاتها أصبحت موضع تهديد قبل إنقلاب 25 جويلية وبعده. وسيخصص هذا الجزء الثاني من المقال إلى تناول تحليلي سياسي للشعبوية كفصل جديد من فصول الإنتفاف على الثورة في مناخ سياسي شديد التوتر تحاول من خلاله قوى الثورة المضادة إعادة رسكلة النظام القديم وإن بوجوه سياسية جديدة غير مستهلكة وغطاء أيديولوجي شعبي يتظاهر في العن بأنه استئناف ثوري للثورة المعطلة في الوقت الذي يشكل فيه خطرا جديدا على الثورة ومحاولة لإحتواء شعاراتها ومضامينها مراوحة بين فرض نمط رقابة أمنية - قضائية على النشاط السياسي والمدنيين عموما وتضييق لمساحات الفعل السياسي المعارض (بما يعنيه ذلك من استعادة وظيفية ورمزية لهيبة الدولة في صيغتها البورقبيية) من جهة أولى وبين عملية ترذيل منهجي للفعل السياسي ذاته استفادة من ارتدادات الثورة وانعكاساتها السيئة على المزاج الشعبي من جهة ثانية.

إزاء استحكام الخطاب الشعبي سياسيا، وانتقاله من وضع المعارضة والتشهير السياسي والدعاية الانتخابية والاستفادة من تراجع قوى اليسار الجذري والصراعات اليمينية الليبرالية على الحكم إلى وضع الفعل السلطوي المباشر بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 وهزيمة نبيل القروي في الدور الثاني للرئاسية، كان الوضع السياسي التونسي إزاء تشكل مشهدي سياسي جديد ووجوه جديدة وخطاب مختلف لم يتعوده التونسيون نخباً وقاعدة اجتماعية-مواطنة.

شعبوية تزعم أنها تحكم الشعب باسم الشعب:

لا شك أن الشعبوية كفكر وكفعل سياسي على مستوى الحكم ليست على صورة واحدة في أمثلة العالم والتاريخ ولا يمكن اختزالها بالمطلق في نموذج مفرد وجامع للحكم في كل التجارب كما أنه ليس متاحا لفكر ناقد للشعبوية أن يسوي بين شعبوية تقليدية لا تعادي الأحزاب السياسية وتتعايش معها حتى في وضع الأزمة كما هي الحال لشعبوية ترامب في الولايات المتحدة أو شعبوية الحكومات الدينية والسلفية التي تستفيد من وضعيات الانهيار القيمي الأخلاقي والسياسي وتفكك البنى التقليدية للأحزاب الليبرالية والشمولية من جهة وبين شعبوية كانت، في ملامحها الكبرى وما تطرحه من بدائل هلامية، نتاجا تاريخيا

الشعبوية في تونس لم تكن حاملة لهم الثورة ولا هي تمثل جزءا من موروث المعارضة التونسية زمن الإستبداد البورقبي وحكم بن علي ولا هي صاحبة مشروع للحكم ولبدل اقتصادي-اجتماعي واضح المعالم والمرتكزات

لارتدادات وهزائم وانكسارات في وضعيات ثورية محددة كما هي الحال في تونس. ومن هذا المنطلق وبناءا عليه يمكن تحليل وتفكيك البنية الأيديولوجية-الذهنية السياسية للشعبوية "الحاكمة" في تونس بدءا من رئاسية 2019 وخاصة بعد انقلاب 25 جويلية 2021. فالشعبوية في تونس لم تكن حاملة لهم الثورة ولا هي تمثل جزءا من موروث المعارضة التونسية (على تنوع مرجعياتها الأيديولوجية اليسارية، والليبرالية والإسلامية) زمن الإستبداد البورقبي وحكم بن علي ولا هي صاحبة مشروع للحكم ولبدل اقتصادي-اجتماعي واضح المعالم والمرتكزات، بل هي على الأغلب كانت ولا زالت تتخذ صورة الأيديولوجيا الهلامية التي تتحيز في بعض المسائل السياسية ضمن الأطر الفلسفية والفكرية لما قبل الحداثة وعصر الأنوار وشروط المواطنة والدولة المدنية (مسألة الفصل بين السلط). وهي في السياق القيمي الحقوقي أقرب إلى الفكر السلفي في ما يتصل بموضوع المساواة بين الجنسين مثلا. أما على مستوى التعامل مع مؤسسات الحكم تشريعا، تنفيذيا وقضاء فإن تجربة انفراد الشعبوية بالحكم في تونس بعد 25 جويلية قد أحلت "نظام-بدعة" المراسيم الرئاسية بديلا سياسيا - وظيفيا لأحكام التشريع المعتادة في الأنظمة الديمقراطية فضلا على التضييق على حرية الصحافة وإستصدار مراسيم تتخذ صورة الرقابة والمنع وتقييد حرية الموقف والنشر والدعاية السياسية. وقد مثلت الملاحقة /القضائية الإنتقائية للنشطاء السياسيين والنقابيين والحقوقيين والإعلاميين ملامح تشكل واجهة واضحة لمنظومة إستبداد جديدة تزعم لنفسها تجسيد إرادة الشعب وتكريسا فضفاضا لعبارة هجينة وطارئة على قاموس السياسة هي عبارة "الشعب يريد..."

إن الشعبوية التي استفادت من ارتدادات المسار الثوري وتلوث المناخ السياسي وانحرافه عن مهام الثورة (صعود الإسلام السياسي للحكم، عودة رموز الدولة العميقة بدون محاكمة ثورية عادلة، تسيد منطق الغنيمة والاستثمار السياسي/الدعائي في إخفاقات الثورة وتشتت القوى الثورية والتقدمية/الاستفاد من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودويلات الخليج العربي في تعفين المشهد السياسي

وإعادة تشكيله بما يتعارض مع الرهانات الأساسية لقوى التغيير الاجتماعي وفرض سياسة التحالف بين النهضة ونداء تونس...)، إن هذه الشعبوية التي أعلنت عن نفسها بديلا لنظام الحكم في رئاسية 2019 وفي انقلاب 25 جويلية كمحطتين أساسيتين لم تكن غائبة عن مسار الثورة منذ بدئه فاعتصامي القصة الأول والثاني في 2011 شكلا من الناحية السياسية بداية ظهور لهذا التيار الشعبي الذي عارض على سبيل المثال لا الحصر انتخاب مجلس تأسيسي ينتهي إلى وضع دستور جديد لتونس- الثورة، كما أن هذا التيار دعا إلى انتخابات على الأفراد لا على القوائم بما يعنيه ذلك من استهداف مبطن للأحزاب السياسية وأشكال التنظيم الأخرى أيا كانت طروحاتها الأيديولوجية وبدائلها وصلتها بالثورة تبنيا أو معارضة. أما في ما له صلة بالفكر المجالسي والبناء القاعدي والزعم بأن الشعبوية وتعبيرها السياسي المكثف في عبارة "الشعب يريد" هي امتداد لما طرح في بعض كلاسيكيات الفكر اليساري والماركسي تحديدا فإن ذلك ليس أكثر من إدعاء زائف (سأخصص لاحقا مقالا لهذا الغرض).

انقلاب 25 جويلية بين ادعاء أفول الأحزاب وتجريم الفعل السياسي المقاوم:

إذا أمكن اعتبار التصريحات السياسية المناسبة وخطب السياسة المكتوبة والمرجلة لبعض دعاة الشعبوية ومفسريها (قبل انقلاب 25 جويلية وبعده) أدبا سياسيا فإن الشعبوية في تونس هي خطاب سياسي-سلطوي يستوفي شروط الخطاب السياسي منهجا ومضمونا ولكنه في آن (من باب المفارقة) خطاب داع لتجريم السياسة والساسة أيا كانوا. وهو في ذلك يعتمد الخلط بين كل الهويات الحزبية والسياسية، بين من كان يحكم ومن كان في وضعية المعارضة... وحتى تلك الأحزاب والمجموعات السياسية التي اصطلت طوعا في "مسار 25 جويلية" وأكرت عليه صفة الانقلاب واعتبرته إنجازا للمهام "الثورية" المعطلة بادعاء تصفية إرث الإسلام السياسي والدفاع عن السيادة الوطنية، فإنها هي ذاتها لم تسلم من هذا التصنيف علاوة على إقصائها من أي مكافأة أو "جزاء سياسي" في مناصب الإدارة أو مؤسسات الحكم. والأمر في هذا السياق لا ينطبق فقط الأحزاب السياسية التي لا تمتلك رصيدا تاريخيا للنضال السياسي بل ينطبق أيضا على بعض القوى اليسارية التي تماهت مع جوهر الانقلاب وتبعاته على مستوى الحريات السياسية والعمق الاجتماعي والحقوقي للثورة التونسية.

من المفارقات التي تسم وتطبع الوضع الاجتماعي الراهن في تونس أن المزاج الشعبي في أغلبه أصبح مزاجا يستنطن وعيا سياسيا يسوي تماما بين من يحكم الآن وبين أولئك الذين حكموا على مدار السنوات التي تلت الثورة. ومن التبعات المتوقعة لهذا المزاج وليقظة الوعي هذه بأن رهانات الثورة في خطر وإمكان آخر لتشكل نواتات جديدة للفعل الثوري المقاوم...

علي بنجدو / ناشط سياسي يساري مستقل
تونس، 16 جانفي 2024

في ذكرى 14 جانفي 2011:

الأزمة الثورية... وأزمة الثورة في تونس

ثورية أي أنها أزمة تهيئ البلاد إلى ثورة، إلى عملية تغيير، إلى حركة لتهديم النظام القديم بكل مكوناته.

لقد عاشت تونس مثل هذه الأوضاع في أكثر من مرة. ففي شتاء 1978 كُثف نظام الحكم البورقيبي بقيادة الهادي نويرة وتائر الاستغلال والقمع بدرجة جعلت الطبقات الشعبية، وعلى وجه الخصوص العمال وسائر الكادحين، يفقدون القدرة على مزيد تحمل أوضاع المعيشة لينتقلوا من مجرد التذمر إلى الاحتجاج فتصاعدت الحركة الإضرابية حتى بلغت في وقت من الأوقات المصادمة العنيفة مع أجهزة القمع، البوليس والجيش وميليشيات الحزب الحاكم، فكانت ملحمة 26 جانفي العظيمة التي قابلت بين النظام البرجوازي المتعفن من جهة والطبقة العاملة التونسية وكافة الفئات الشعبية الأخرى من جهة أخرى.

لقد عاشت تونس من الناحية الموضوعية ثورة حقيقية بقيادة الطبقة العاملة. وكان من الممكن أن تؤدي إلى قلب نظام الحكم ومن ثمة إلى تغيير الأوضاع العامة في البلاد. غير أن غياب جملة من الشروط الأخرى مكن النظام الدستوري آنذاك من إغراق تلك الملحمة في الدم والسيطرة على الوضع. وقد تكررت مثل هذه الوضعية في جانفي 1984 فيما يعرف بثورة الجياح أو ثورة الخبز، وفي وقت لاحق في انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 وذيولها في بوسالم والصخيرة وfriانة وغيرها من الجهات.

في كل هذه المناسبات كانت البلاد كما يقول لينين في "أزمة وطنية عامة (تشمل المستثمرين والمستثمرين معاً)"⁽²⁾ أي في أزمة ثورية ولكن كل هذه الأزمات الثورية لم تتوصل إلى تحقيق أهدافها أي إنها لم تتحول إلى ثورات ظافرة. لأنه وكما قال لينين ف"إن قانون الثورة الأساسي الذي أثبتته جميع الثورات وخاصة جميع الثورات الروسية الثلاث في القرن العشرين يتلخص في ما يلي : لا يكفي من أجل الثورة أن تدرك الجماهير المستثمرة والمظلومة عدم إمكانية العيش على الطريقة القديمة وأن تطالب بتغييرها. إن من الضروري أيضاً لأجل الثورة أن يغدو المستثمرون غير قادرين على العيش والحكم بالطريقة القديمة. إن الثورة لا يمكن أن تنتصر إلا عندما تعجز «الطبقات الدنيا» عن القديم، وعندما تعجز «الطبقات العليا» عن السير وفق الطريقة القديمة... وذلك يعني أنه من أجل الثورة، ينبغي أولاً التوصل إلى جعل أكثرية العمال (أو على كل حال أكثرية العمال الواعين المفكرين والنشيطين

عندما ينتشر الظلم والنهب والاستبداد ويفتقد الناس أبسط الحقوق المادية والمعنوية وتنتشر جميع مظاهر الفساد تنشأ مشاعر الاستياء والتذمر التي يمكن أن تنقلب بسرعة إلى حركة احتجاج فتمرد تأخذ في أوج تطورها طابع الانتفاضة والثورة الاجتماعية

الاجتماعي والسياسي. وحتى إن أمكن لها ذلك لرداهات من الزمن، فبواسطة استعمال القمع والقهر وبالاعتماد على مؤسساتها القسرية (الجيش والبوليس والمحاكم والسجون). غير أن ذلك لم يضمن لها بالضرورة بسط سيطرتها بالأريحية المطلوبة ووجدت نفسها في أكثر من مرة - ولو بشكل مؤقت - في حالة دفاعية أمام مدّ الغضب الشعبي.

إن سيروية التاريخ متعرجة تتعاقب فيها و"تتناوب فترات الاستقرار النيوي (حيث تتجدد العلاقات الاجتماعية من دون حدوث تغييرات غير كمية) وأطوار تحول نوعي ناتج عن الأزمات"⁽¹⁾. فكما تحكمت الطبقات الرجعية السائدة على العموم في الأوضاع فإن ذلك لم يمنع في أكثر من مرة أن "تفلت الأمور من يدها" فتحدث هزات اجتماعية تهدد سير الحياة العامة في كل أبعادها بالانحرام. بعبارة أخرى شهد تاريخ مجتمعنا، الذي هو في الأساس تاريخ هيمنة الطبقات المالكة الرجعية والعميلة للخارج، أزمات ثورية يختل فيها نظام سير العلاقات داخل المجتمع وتنقلب علاقة الحاكم بالمشكوم ولو لبضعة أيام. فعندما تتفاقم حالة الفقر والبؤس في أوساط الطبقات والفئات الاجتماعية المستغلة والمقهورة وينتشر الظلم والنهب والاستبداد ويفتقد الناس أبسط الحقوق المادية والمعنوية وتنتشر جميع مظاهر الفساد تنشأ مشاعر الاستياء والتذمر التي يمكن أن تنقلب بسرعة إلى حركة احتجاج فتمرد تأخذ في أوج تطورها طابع الانتفاضة والثورة الاجتماعية. في كلمة يدخل المجتمع في أزمة ولكنها أزمة

نحوي هذه الأيام ذكرى الثورة التونسية المجيدة وبالتحديد ذكرى يوم 14 جانفي 2011 يوم فرار بن علي من أمام الغضب الشعبي العارم الذي كان قد اندلع قبل حوالي شهر من ذلك وتحول إلى انتفاضة شعبية أصرت بكل قوة على الإطاحة بمنظومة الحكم عملا بالشعار الذي رده الجميع "الشعب يريد إسقاط النظام".

ونحن نحوي هذه الذكرى يتعين علينا في هذا الظرف بالذات أن نعيد طرح أكثر الأسئلة إلحاحاً وأولها : أين نحن من مسار تلك الثورة التي أطاحت بنظام بن علي؟ ويتبين لنا من خلال الإجابة عن هذا السؤال أن ذلك سيقودنا بالضرورة إلى التفاعل مع سلسلة من الأسئلة الأخرى التي تطرحها وأن لا محيد عن الإجابة عنها كلما تعلق الأمر برسم صورة تقييمية شاملة للمسألة. ورغم أن المساحة (مقال صحفي في الجريدة) لا يتسع لمثل هذا العمل سنحاول أن نركز عما جاء في العنوان أعلاه للإجابة عن نقطتين فقط هما : الأزمة الثورية وأزمة الثورة في تونس.

ما هي الأزمة الثورية من وجهة نظر ماركسية؟

إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (التي عامة ما تقترن بأزمة سياسية) ظاهرة ملازمة للأوضاع العامة في تونس (كما في عديد البلدان الشبيهة) على امتداد عقود من الزمن. والحالة ناجمة بطبيعة الأمر عن السيروية التاريخية التي تطورت فيها البلاد. فالاقتصاد التونسي كان على الدوام "اقتصاد ندره واحتياج" إذا صحت الترجمة للعبارة الفرنسية *économie de rareté et de besoins* وغلب عليه الطابع الرئعي تحت سيطرة أقلية طفيلية مرتبطة بالخارج ما حكم عليه بالقصور عن تحقيق نسق تراكم يؤدي إلى النمو والتطور ويسمح بتوفير الاكتفاء لإشباع حاجات الجماهير الشعبية وطلباتها. لذلك عانى المجتمع التونسي دائماً من آفات الفقر والاحتياج (فضلاً عن الاستغلال والقمع) وظلّ بالتالي عرضة للأزمات سواء الناجمة عن تعطل النمو الاقتصادي أو المستوردة من الخارج خاصة في ظلّ التبعية والاندماج بمنظومة العولمة.

في وجه آخر من المسألة تمثل هذه الخاصية التي تميز تاريخ وطبيعة المجتمع/الاقتصاد التونسي الإطار الطبيعي لصراع طبقي لم يهتف بل واتخذ أحياناً طابعاً سافراً عبرت عنه اصطدامات اجتماعية على هذه الدرجة أو تلك من الحدة. فلم يكن بوسع الطبقات الحاكمة الحفاظ دائماً - وبسهولة - على حالة الوئام العام والاستقرار

في تونس دخلت في أزمة بشكل مبكر حالما توصلت إلى الإطاحة بنظام بن علي. وازدادت أزمته حدة على امتداد فترة حكم حركة "النهضة" و"نداء تونس" اللذان كانا يعملان على غلق قوس الثورة بشكل تدريجي. لقد جرت حكومات ما بعد الثورة البلاد إلى نوع من الديمقراطية المتعفنة في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه. وعلى قدر ما كانت هذه الظروف تساعد على نهوض الثورة من جديد بالنظر لنضج شروطها الموضوعية كانت في ذات الوقت تزرع مصاعب أكثر تعقيدا في وجه أي نهوض ثوري. وهو ما يفسر بقدر ما صعود تيارات شعبية منها الفصيل الشعبي اليميني بقيادة قيس سعيد الذي استغل تعفن منظومة الحكم وترهلها ليغالط الشعب التونسي المحيط والمصاب بخيبة أمل كبرى بعد سنوات من النضال.

لم يكن صعود قيس سعيد للحكم مكسبا للشعب التونسي وللمسار الثوري بقدر ما كان انتكاسة إضافية عمقت أزمة الثورة في تونس أكثر فأكثر

وبطبيعة الحال لم يكن صعود قيس سعيد للحكم مكسبا للشعب التونسي وللمسار الثوري بقدر ما كان انتكاسة إضافية عمقت أزمة الثورة في تونس أكثر فأكثر. وليس من المبالغة في شيء القول اليوم بأن الثورة التونسية تعيش أسوأ مرحلة في تاريخها، إذ "تتظافر" جملة من العناصر أبرزها تراجع حالة الوعي العام بشكل رهيب وعزوف الناس عن الاهتمام بالشأن العام وسيطرة المفاهيم والأفكار الشعبوية اليمينية واستقالة جزء من النخبة وانجرار جزء آخر، مما يسمّى زيفا بالقوى التقدمية واليسارية، وراء قيس سعيد في مسعى انتهازي للفوز بفتات سياسي ومادي. ولا شك في أن تجاوز هذه الحالة سيتطلب بعض الوقت وسيحتاج عملا دعائيا ونشاطا ميدانيا كبيرا من أجل استئناف مسار مراكمة جديدة باتجاه عودة حركة النضال من أجل ثورة جديدة تخلص تونس مما ترذت فيه على جميع الأصعدة.

الهوامش:

- (1) معجم الماركسية النقدي، جيرار بن سوسان - جورج لابيكا، دار الفارابي، ص 44.
- (2) مرض "اليسارية" الطفولي في الشيوعية، لينين - الشيوعية «اليسارية» في إنجلترا، ص 37.
- (3) المصدر السابق.
- (4) أطروحات أفريل، لينين.

جوهرية تسببت في مظاهر الفشل التي ظهرت على امتداد مسار الصراع الذي قابل بين محاولات تطويرها وتعميقها من قبل القوى الثورية وفئات كثيرة من الشعب وبين قوى الثورة المضادة سواء التي تنحدر من النظام القديم أو التي جاءت بها الثورة نفسها مثل النهضة ومجموعات الإسلام السياسي المتطرف الأخرى وكذلك التيار الشعبوي. وتتمثل هذه العاهة في أنها، أي الثورة، لم تكن ذات طابع طبقي واضح بل طغى عليها العنصر البرجوازي الصغير من مهمشين وموظفين وأصحاب مهن حرة وحرف ومن أصول ريفية فيما لم تخرج الطبقة العاملة عن حدود المناوشة التي رسمتها لها البيروقراطية النقابية. كما تتمثل هذه العاهة في غياب البرنامج الثوري. لقد بلورت مسيرات الأيام الأولى من الثورة واشتباكات الشباب ليلا مع قوات البوليس شعارات كثيرة بتأثير من الشباب المثقف والعناصر النقابية المنحدرة من تيارات اليسار شعارات كثيرة أصبح شعار "شغل حرة كرامة وطنية" هو مضمونها البرنامجي وشعار "الشعب يريد إسقاط النظام" المهمة المركزية للإنجاز mot d'ordre de la révolution. ولكن تلك الشعارات بكل مضامينها وما فيها من دعوات عمل ومهمات لم ترتق الى برنامج الثورة. ما من شك أن اندلاع الأحداث بشكل فجائي قد باغت القوى السياسية الثورية التي كانت تعاني من العزلة والضعف والهامشية بحيث لم يكن بمقدورها توفير البرنامج الذي كانت تحتاجه الثورة.

ويعتبر غياب القيادة المركزية هو نقطة الضعف الأكبر والأخطر، إذ في غياب هذه القيادة لم يكن للثورة المركز الذي يوحد أعمالها ويصهرها في ديناميك فاعل يصنع النصر ويقوّض كل مرتكزات النظام القديم ويتحكم في كل الانفلاتات التي من شأنها أن تخرج بالثورة في انحرافات غير محسوبة وتخلق لها مصاعب فتعطل مسيرتها وتشوهها. إن غياب القيادة المركزية للثورة هو السبب الرئيسي في فشلها وفي عجزها عن تحقيق أهدافها العميقة، وبخاصة عجزها عن افتكاك الحكم من الطبقات القديمة وتمكين الطبقات الكادحة وقوى الثورة منها أولا، ونتيجة لذلك عجزها عن القيام بتفكيك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القديمة التي كان يقوم عليها النظام القديم وتعويضها بعلاقات جديدة لصالح الطبقات والفئات الشعبية الكادحة.

لقد مثلت كل هذه النقائص الجوهرية التي ميزت الثورة في تونس المنفذ الذي عبره تسللت القوى المضادة للثورة بشكل مبكر لتزرع في مفاصل مسار الثورة كل أسباب تعطله وانحرافه. من هذه الثغرات دخلت الثورة المضادة واستولت على مركز القرار في نظام الحكم ما بعد الثورة، حتى وإن تم ذلك عبر صندوق الاقتراع. ومن هذه الثغرات استعادت الطبقات والفئات البرجوازية الرجعية والعميلة نفوذها ووضعت أجهزة الحكم الجديدة تحت مشيئتها لتضمن لها مجددا مصالحها وتحميها من تغيير الثورة. ويمكن القول إن الثورة

سياسياً) مدركة كل الإدراك ضرورة الانقلاب، ومستعدة للمضي إلى الموت في سبيله. ثانياً، أن تعاني الطبقات الحاكمة من أزمة حكومية تجذب إلى حلبة السياسة حتى أكثر الجماهير تأخرًا (إن علامة أية ثورة حقيقية هي أن ممثلي الجماهير الكادحة والمستثمرة والخاملة حتى ذلك الحين، الذين بوسعهم أن يشنوا الكفاح السياسي، يتصاعد بسرعة إلى عشرة أضعاف بل إلى مئة ضعف) فتوهم الحكومة وتجعل إسقاطها السريع أمراً ممكناً للثوريين⁽³⁾.

كانت انتفاضة الحوض المنجمي بمثابة "التمرين الأخير" كما يقول لينين، ذلك أن إخمادها بالحديد والنار والمحاکمات والسجون لم يمنع جماهير الشعب من العودة إلى محاولة أخرى شتاء 2010 - 2011

لقد كانت انتفاضة الحوض المنجمي بمثابة "التمرين الأخير" كما يقول لينين، ذلك أن إخمادها بالحديد والنار والمحاکمات والسجون لم يمنع جماهير الشعب من العودة إلى محاولة أخرى شتاء 2010 - 2011. ولم يكن اندلاع الاحتجاجات الشعبية إثر حادثة الشهيد محمد البوعزيزي غير استجابة موضوعية لـ"نضج الشروط الموضوعية" لقيام ثورة من جديد، أي تعبير عن الأزمة الثورية التي كانت تعتمل في رحم المجتمع التونسي المأزوم. لقد اجتمعت كل العوامل لاندلاع الانتفاضة بما في ذلك الطابع الفجائي والمباغت للأحداث تماما كما يقول لينين: "لا يوجد معجزات في الطبيعة أو التاريخ، ولكن كل منعطف فجائي في التاريخ، وهذا ينطبق على كل ثورة، يتكشف عن ثروة من المضامين، وعن تركيبات متعددة من أشكال النزاع، وعن اصطافات قوى بين المتنازعين، مفاجئة ومميّزة، إلى درجة أنه يتبدى للعقل العادي أنّ في الثورات الكثير من قبيل المعجزات"⁽⁴⁾، واجتمعت فيها كل خصائص الثورة تقريبا إلا خاصية أساسية وهي نضج الشرط الذاتي للثورة. وبطبيعة الحال فإن هذه النقيصة "القاتلة" للثورة كانت العامل الحاسم في قصورها عن تحقيق التغيير العميق حتى تستحقّ اسم "ثورة" وفي عودة الثورة المضادة في أشكال عدّة وبعناوين كثيرة في وقت لاحق لتمحو آثار ما أنجزته.

أزمة الثورة التونسية

حملت الثورة منذ البداية، أي منذ لحظة فرار بن علي والإعلان عن سقوط نظام الحكم، عاهة

خلال لقائه مع وفد من حركة المقاومة الفلسطينية حماس: حزب العمال يشيد بدور فصائل المقاومة من أجل معركة تحرير كامل فلسطين ويجدد دعمه للشعب الفلسطيني الصامد

تحت شعارات "البندقية هي الحلّ ضدّ الخائن والمحتلّ" و"مقاومة مقاومة لا صلح ولا مساومة" و"فلسطين عربية لا حلول استسلامية"، استقبل حزب العمال بمقرّه المركزي بالعاصمة مساء يوم الثلاثاء 16 جانفي 2024 وفدا عن حركة حماس الفلسطينية يضمّ الدكتور سامي أبو زهري رئيس الدائرة السياسية بإقليم الخارج والدكتور يوسف حمدان نائب رئيس قسم شمال افريقيا، حيث كانت مناسبة للاطلاع عمّا يحدث في فلسطين منذ عملية طوفان الأقصى التي انطلقت يوم 7 أكتوبر 2023. كما توجّهت الحركة إلى حزب العمال بالشكر لمساندته المبدئية للقضية الفلسطينية.



فرض تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وطرده سفراء الدول الداعمة له أو عبر علاقاته بحركات التحرر الوطنية والأحزاب الماركسية اللينينية من أجل دعم المقاومة الفلسطينية.

وقد توجّه الأمين العام للحزب بالتحية إلى جميع فصائل المقاومة من أجل تحرير كامل فلسطين، منوهاً بأن معركة طوفان الأقصى هي شرف للشعب التونسي والشعوب العربية وحركات التحرر العالمي والإنسانية.

واضح من القضية الفلسطينية ومن مسألة الصهيونية والكيان المحتلّ الذي سيكون مصيره الزوال عبر تحرير كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

وقد ذكر الرفيق الهمامي بأن حزب العمال هو من الأحزاب القليلة في تونس الذي عارض اتفاقية "أوسلو" منذ إمضاءها، باعتبارها كارثة على معركة التحرر الوطني الفلسطيني، وأن مواجهة الكيان المحتلّ والغاصب لن تكون إلا عبر المقاومة وعلى رأسها المقاومة المسلحة، مؤكداً أن حزب العمال سيواصل نضاله في تونس من أجل

حمه الهمامي: مواجهة الكيان المحتلّ لن تكون إلا عبر المقاومة وعلى رأسها المقاومة المسلحة

وبالمناسبة، أكد الرفيق حمه الهمامي الأمين العام للحزب أنّ معركة الشعب الفلسطيني ضدّ الكيان الغاصب النازي وأشنع القوى الاستعمارية والإمبريالية التي عرفتها الإنسانية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية هي معركة الشعوب العربية وكلّ شعوب العالم وكلّ قوى التحرر. كما شدّد الرفيق بأنّ حزب العمال ومنذ تأسيسه له موقف

الاحتلال فرض سياسة التهجير ضد الشعب الفلسطيني في اتجاه محور "فيلاذلفيا" بالقرب من الجانب المصري، داعيا إلى ضرورة استنفار الجهود في تونس وفي جميع الدول على غرار لبنان واليمن وجنوب إفريقيا وحشدهم بكل الأشكال لديهم من أجل دعم القضية الفلسطينية وشعبها.

يوسف حمدان: نحن اليوم أمام جيل التحرير

من جانبه، أكد الدكتور يوسف حمدان نائب رئيس قسم شمال إفريقيا بأن حركة حماس وجميع الفصائل الفلسطينية موحدة اليوم، وهذا الجيل هو جيل التحرير، منوهاً بأن عملية طوفان الأقصى لم تكن حينية بل تم الإعداد لها منذ سنوات عبر استراتيجية محكمة تعتمد على أربعة محاور وهي إعداد المقاتل صلب المقاومة الفلسطينية، شبكة العلاقات، تحضير الحاضنة الشعبية من أجل دعم المقاومة ومراكمة القوة.

كما شدد حمدان بأن هذا المسار الطويل من أجل إعداد سلاح المقاومة قد عمّد بالدم والدعم والإسناد، كاشفاً بالمناسبة أن لدى المقاومة اليوم أسلحة لم تستخدم ميدانياً إلى اليوم، بل هناك عناصر من المقاومة تنتظر دورها من أجل المشاركة الميدانية لم يأتيها الدور بالنزول إلى أرض المعركة والتقديم والتضحية.

وحول ملف الأسرى، أكد القيادي بحركة حماس أن الاحتلال لن يسترد أسراه بالقوة بل فقط بقرار المقاومة، منوهاً بأن تم إطلاق سراحهم من المدنيين خلال عملية التبادل الأخيرة كان سببه أن عملية أسرهم كانت بشكل ثانوي وفي ظل حالة من الفوضى خلال اليوم الأول من عملية طوفان الأقصى، وكانت المقاومة ستطلق سراحهم دون ثمن، وفي المقابل لا يزال لدى عناصر المقاومة أسرى من جنود الاحتلال وهؤلاء لن يتم الإفراج عنهم دون ثمن حقيقي ومقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين.

أما بخصوص انطلاق المفاوضات بواسطة من دول عربية، فقد نفى القيادي بحركة حماس ذلك، مؤكداً أن الاحتلال الصهيوني هو من يروج له إعلامياً وأن المقاومة لن تنطلق في المفاوضات إلا بعد وقف العدوان على الشعب الفلسطيني.

وفي ذات السياق، أكد أبو زهري أن المقاومة ميدانياً قادرة على الاستمرار وهي تدير المعركة حالياً بقوة رغم حالة الحصار المفروضة على الشعب الفلسطيني مقابل الإسناد العسكري والمالي للاحتلال من الدول الداعمة له، بل أن المقاومة هي من تصنع الأسلحة التي تقاوم بها عناصرها ميدانياً (القذائف، البنادق، الصواريخ، الطائرات الاستطلاعية، الأنفاق...).

من جانب آخر، حذر القيادي بحركة حماس بمحاولات

سامي أبو زهري: معركة طوفان الأقصى هدفها قطع الطريق عن مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني

وفي كلمته، قال الدكتور سامي أبو زهري رئيس الدائرة السياسية بإقليم الخارج بأن حركة حماس تعتبر القضية الفلسطينية قضية أمة وقضية جميع أحرار العالم بمختلف التوجهات الفكرية والسياسية والإيديولوجية، وأن القضية من الداخل الفلسطيني في أفضل حالاتها ومستوياتها اليوم، مشيداً في ذات السياق بتضاعف حجم الحراك المساند الغير مسبوق غربياً وإفريقياً دفاعاً عن القضية الفلسطينية وبعزتاز المقاومة بالقضية التي تقدمت بها دولة جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ضد الاحتلال والتي مثلت زلزلاً حقيقياً للكيان الصهيوني.

وبخصوص معركة طوفان الأقصى، أكد أبو زهري بأن هدفها هو قطع الطريق نحو مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي انطلقت فيه بعض الدول العربية ورد الاعتبار للقضية الفلسطينية وإعادة فضح جرائم الاحتلال، مضيفاً أنه وبعد أكثر من ثلاثة أشهر، فقد نجحت المعركة في تحقيق أهدافها وتهشيم صورة الاحتلال بل وحققت له صدمة حقيقية وما يحدث اليوم من انتهاكات يعكس حجم الارتباك في صفوفهم رغم محاولاتهم في القضاء على المقاومة وفي مقدمتها حركة حماس واسترجاع الأسرى.



سامي أبو زهري القيادي بحركة حماس في حوار خاص مع "صوت الشعب": نعترّ بتونس وندعو إلى تطوير دورها، فالمعركة اليوم استثنائية وهو ما يتطلب حدثًا استثنائيًا



مثّلت عملية طوفان الأقصى التي انطلقت يوم 7 أكتوبر 2023 صدمة لدى الجميع من ناحية استبسال فصائل المقاومة الفلسطينية في المعركة ميدانياً إلى اليوم وتقديمها لأفضل الدروس وأسمائها في النضال والمقاومة وصدود شعب الجبّارين رغم جرائم الكيان الصهيوني المدعوم من القوى الاستعمارية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية وحلفائها.

وبمناسبة الزيارة التي أداها وفد عن حركة المقاومة الفلسطينية حماس إلى مقرّ حزب العمال يوم 16 جانفي 2024، التقت "صوت الشعب" الدكتور سامي أبو زهري رئيس الدائرة السياسية بإقليم الخارج بحركة حماس وأجرت معه هذا الحوار الخاص..

يتعلّق بالقيادة الفلسطينية، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية، فهناك حاجة إلى إعادة تنظيمها بغاية مشاركة حركات المقاومة الكبرى خاصة حماس والجهاد الإسلامي، وكلّ هذا يعتبر شأن داخلي ولن نسمح بأيّ تدخل أجنبي حوله.

بعد أكثر من ثلاثة أشهر من عملية طوفان الأقصى، من موقعنا من تونس، نودّ الإطمئنان على وضع المقاومة الفلسطينية؟

رغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر للعدوان الصهيوني على غزة، المقاومة الفلسطينية نجحت في تكبيد هذا الاحتلال خسائر كبيرة ونجحت في مقاومة التوغّلات الصهيونية، كلّ يوم هناك قتلى في صفوف الصهاينة وتدمير لآليات هذا الاحتلال مع الشلل الاقتصادي والسياسي وتلاشي صورته خاصة في المجتمعات الغربية. وهنا أوكد أنّ المقاومة الفلسطينية بخير وهي قادرة على الاستمرار حتى وإن طال أمد هذه المعركة أكثر.

أما شعبياً، فرغم المعاناة والآلام والقصف والتدمير، فقد برهن الشعب الفلسطيني على قدرته على الصبر وأعطى صورة رائعة من الصمود في وجه الاحتلال وآلة التدمير الصهيونية، واليوم نواجه ما يجري ببسالة المقاومين وصدود الشعب الفلسطيني وقادرين على الاستمرار.

هناك خطة في إطار الإعداد لغزّة ما بعد الحرب. هل ستساهمون فيها؟

أن يتدخّل الغرب في تحديد صورة غزّة ما بعد الحرب فهو مرفوض بالنسبة لنا باعتبار أنّ هذا شأن فلسطيني داخلي، والفلسطينيون هم أصحاب القرار في كيفية إدارة المرحلة المقبلة. ونحن في حركة حماس نرى أهمية تشكيل حكومة فلسطينية تتوافق عليها الفصائل وتكون مرجعيّتها في إدارة الضفة الغربية وغزّة معا في المرحلة المقبلة.

ما هو موقفكم من مقترح توحيد الضفة الغربية وغزّة تحت إشراف السلطة الفلسطينية الحالية؟

كما قلت فإنّ المرحلة المقبلة، الفلسطينيون وحدهم يحدّدون كيفية إدارتها، وهذا يحتاج إلى تشكيل حكومة تشكّلها الفصائل الفلسطينية وتكون مرجعيّتها، أمّا فيما

القضية الفلسطينية هي القضية الأولى. ونحن نأمل أن تؤدي نتائج هذه المعركة إلى إحداث تغيير حقيقي في قناعات وسلوك حكّام هذه المنطقة بعيداً عن التعليم، لأنّ هناك تفاوت بين أداء هذه الحكومات.

ماهي رسالتكم إلى الشعب التونسي؟

نحن نعترّ بتونس في جميع المستويات. فمن خلال هذه المعركة أثبتت تونس وفائها للشعب الفلسطيني سواء دبلوماسياً أو من خلال استقبال الجرحى الفلسطينيين أو إرسال المساعدات والتفاعل الشعبي والدور الحقوقي وما تقدّمه الأحزاب التونسية. فاليوم الدور التونسي مهمّ، وندعو إلى تطويره باعتبار أنّنا في ظلّ معركة استثنائية وهو يتطلب حدث استثنائية، فما يجري ليس مواجهة بين المقاومة والاحتلال الصهيوني بل إنّ المواجهة تجري بين المقاومة وتحالف غربي تقوده الأمريكية، وعلى كلّ الأمة أن تتحدّ وتتحدّ خلف غزّة وخلف المقاومة في مواجهة هذا التحالف الغربي.

ماهي رسالتكم إلى مناضلات ومناضلي حزب العمال؟

علاقتنا مع رفاقنا في حزب العمال علاقة وثيقة وقوية ونحن نعترّ بها وحرصون على استمرارها لأنّ الحزب لديه مواقفه المشرفة والثابتة من القضية الفلسطينية. ونحن في حركة حماس نعترّ بهذا ويدفعنا دائماً إلى التواصل والتفاعل مع قيادة الحزب. نحن حركة مقاومة تحمل قضية الأمة، ونرى أنّ مناضلي ومناضلات حزب العمال يساندون بقوة قضيتنا وهذا ما يدفعنا إلى تطوير وتمتين هذه العلاقة.

المقاومة أصبحت تقاتل على جبهتين، جبهة سياسية وجبهة عسكرية في مواجهة الضغوطات العربية والدولية لوضع ترتيبات لما بعد الحرب. إلى أيّ مدى حركة حماس مستعدة للتصدّي لمثل هذه الترتيبات؟

اليوم الأولوية للمعركة الميدانية ومواجهة العدوان الصهيوني، فالإدارة الأمريكية تراهن على القضاء على حركة حماس، ونحن نوكد أنّ كلّ هذه المساعي ستفشّل طالما أنّ حماس والمقاومة بخير ولن يفلحوا في فرض الإرادة الأمريكية والخليجية على الشعب الفلسطيني. ونحن منفتحون على كلّ الخيارات، لكن وفقاً للإرادة الفلسطينية بعيداً عن أيّ ضغوط وإملاءات خارجية.

حققت المقاومة الفلسطينية فرزاً حقيقياً في الوطن العربي وفي العالم بين القوى المساندة للشعب الفلسطيني وبين القوى المتواطئة. أيّ مدى لهذا الفرز في علاقاتكم الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب؟

صحيح هناك حالة اصطفاة حقيقي، ولا يوجد أكثر من صقّين، إمّا أن تكون مع المقاومة أو ضدها. بالنسبة لنا في حركة حماس وفيما يتعلّق بأمّتنا نحن في مواجهة الاحتلال الصهيوني ولسنا معنيين بالدخول في سجلات أو تجاذبات مع أيّ حكومات في المنطقة بغضّ النظر عن مدى قربهم أو بُعدهم من المقاومة الفلسطينية لأنّ علاقتنا الأساسية مع شعوب هذه المنطقة التي تعتبر

"الأنساق الثقافية ومشروعية التغيير الاجتماعي الآن وهنا"

- في علاقة الفن بالمتغير السوسيوثقافي والسياسي -

كتجّل بسيط وإنما يخلقه الفعل المسرحي عبر مسار التفكير وإنشاء المعنى داخله التي تأخذ علاقة الأنا بالغير كمحور أساسي لمعالجة المشترك الحياتي للإنسانية من خلال نوع من الصيرورة التي تترافق منطق الأحداث في العرض الفني عبر سعي إلى تحقيق وعي مختلف جديد عند المتفرج، بالتالي فإن الفعل المسرحي من هذا المنظور يقترن بآليات المجتمع التي يقوم بدراستها وتحليلها بهدف تعريته وبعث الفاعلية في المستقبل، وإذا كانت المنظومة المسرحية تنبني على ثنائيات الباث والمتقبل، الدال الذي يقوم على استخلاص التجربة الاجتماعية والمدلول المتعلق بالأبعاد الجمالية والبنى الشعورية الجماعية ومن هذه المقاربة التي تجعل التغيير من منطلق معالجة جماعية للظواهر أساسا لإنشائية العرض المسرحي على أساس المشترك بين المتقبل والممثل عبر القدرة الإبداعية الخلاقة التي تعمل على إرساء المفاهيم الجماعية التي تؤسس لأرضيات تشكيلية للواقع الوجودي للإنسان بوصفه فاعلا في الزمان والمكان وفي إطار جماعي يتأسس حول التغيير، بالتالي فإن الفنون تقتضي اقتران بمجموع المتغيرات العصرية التي تعطي المشروعية التاريخية والاجتماعية للفعل المسرحي كقيمة جمالية وجماعية "فالمسرح يقدم للمتفرج علمه، والمتعة تأتيه من التعرف على إمكانية السيطرة على هذا الواقع وتغييره" ومن هنا يصبح الفعل المسرحي كخطاب موجه ينحو نحو فهم الظواهر الاجتماعية وإخضاعه لمنطق المعالجة كآلية لإرساء مفهوم التغيير الذي يؤرق الممارسة المسرحية خاصة المعاصرة والتي تتمحور قيمتها في ذلك الانفتاح والمقاربات التي تجعل للمسرح حقلا لاستيعاب مستخلصات التطور والتغيرات الطارئة على المجتمع.

وفي هذا الإطار يتحدث جون ديفينو عن الوعي الجماعي الذي يخلق عنصر التغيير عبر الفعل المسرحي حين يصف تجربته على أنها "النحام مغير المسرح مع مغيري المجتمع، فالمسرح الجديد الذي يستهدف تغيير المجتمع يجب أن يربط نفسه مع أولئك الذين هم بالضرورة، أكثر القوى مصلحة في إحداث تغييرات عظمى في المجتمع". وهنا ترتبط الممارسة المسرحية بمدى فاعليتها في الوسط الاجتماعي الذي تتكون بينها علاقة انسيابية فطرية بوصف الفعل الاجتماعي أصل في المسرح يؤسس للمشارك في حياة الإنسان الجماعي التي تجمع الممثلين مع المتفرجين في المساحة المسرحية لإحداث ما يسميه برنار ماري كولتاز بالفضاء الواسطي حينما يقول: "المسرح فضاء واسطي بين الجمهور والعالم، وهو على ذمة بيداغوجيا اجتماعية لها الحق أن تتساءل حول الواقع المعروض على الركح... كما على الجمهور أن يتهيأ حتى يسيطر إن شاء على ما يقدم على الركح، متخذا في ذلك قراراته في التحوير والتغيير".

وباعتبار أن المسرح فنّ المتغير، لكونه نسق يؤثر ويتأثر، يرصد المتغيرات المحيطة، يستوعبها ويطرحها قيد المعالجة، يهدم ذاته عبرها، يعيد إنشاء الوسائل والبدائل التقنية والجمالية، وهو توجه للبحث عن أصل الممارسة المسرحية وعمادها الأساسي ألا وهي العلاقة مع المتفرج، هذه العلاقة التي تتجدد وتتغير وفق الآليات المسرحية المتنوعة، التي تنبع من إرادة البحث عن المسرح باعتباره "لم يولد بعد" على حد تعبير أنتونان آرتو، يحمل في داخله ديناميكية فعالة تولد الحاجة إلى التجديد والانفتاح على المتغير بأصنافه الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الفكرية...

ومنه يكتسب مفهوم التغيير الاجتماعي في علاقته بالممارسة الفنية صبغة دينامية تجعل منه حركة تشتغل على البنى الاجتماعية. وإذا ما عدنا إلى علم الاجتماع نجد أن هذا المفهوم أساسه الوعي وهو منطلقه الأول في عملية التفاعل الاجتماعي، وعليه يصبح هذا المفهوم هدفا في حد ذاته مرجو من الأنماط والأفكار والنظريات التي تحلل الواقع والمجتمع في علاقته بمحيطه الذي ينمو فيه. ولطالما طرحت تجارب مسرحية عالمية الوجود الإنساني على أساس أنه محور الطرح والمعالجة في علاقة بالواقع الذي من خلاله نرى المختلف الذي يعكس عبره من خلال الآلية التواصلية التي تعطي صبغة الكشف على عملية التلقي وهذا ما يجعل من برنار دورت يصف عملية اقتران مفهوم التغيير بالمسرح على أنه "جدل بين المنصة والصالة لا ينقل على نفسه، يكشف عن حقيقة ويولدها في آن".

فمن خلال تلك النظرة إلى المخفي في جوانب الأنساق المسرحية يرد الانفتاح على المسائل الرئيسية التي تطرحها الممارسة المسرحية كحقل تفاعلي يفتح أفق التفاعل بين الأنا والغير الممثل في حيز زمني يتمثل في العرض المسرحي والذي فتح مع المسرحي الألماني برتولد بريشت أفق التجريب وزواج بينه وبين مفهوم التغيير الذي يمثل الهدف الأساسي لعملية الكشف على الدلالي في عمق العرض الملحمي وهو موقف جوهرى من الفن الذي تتحول مهمته من مجرد تحليل العالم ومحاكاته إلى الكشف عن طبيعة العلاقات التي تنشأ في الواقع وتقديم التناقضات التي تشوبها وعلاقتها بالاختلاف والمختلف في الطبيعة التي تنشئ هاذين المفهومين، إنه إرساء للمساهمة الفعالة في إنتاج المعنى من عملية التلقي التي تجعل من التجربة المسرحية مجالا للتعبير والكشف عن هذا المخفي وراء الأنساق المرئية والأمريّة للعرض المسرحي، ومن هنا فإن "المسرح هو المكان الذي نستطيع فيه استخلاص الظروف اللازمة لنتمكن من أن نكتشف فيما بعد حقيقتنا للجميع نتيجة تفكير مشترك". فهذا المفهوم لا يتوجه نحو الاجتماعي الإيديولوجي فحسب وإنما هو مفهوم بمثابة المقاربة التي تتوجه نحو المخفي الذي لا نراه في الواقع

كيف تتفاعل الفنون مع المستجد والطارئ في محيطها وتتقاطع معه باعتبار أن هذه الفنون تمثل نشاطا إنسانيا يبدأ من التفاعل مع الأنساق المحيطة، يستوعبها ويعيد تركيبها في سياقات جمالية مختلفة؟ أي كيف يمكن للفنون أن تساهم في تشكيل وعي فكري نقدي له مضامين تعليمية ديالكتيكية في سياق إبداعي؟

من خلال تلك التساؤلات، نحاول تسليط الضوء على حقيقة صادمة، مفادها أن الفضاءات التي من المفترض أن تكون وظيفتها مضادة للتفاهة والرداءة (على حد تعبير آلان دونو) وأولها الفضاءات الثقافية والتعليمية والتربوية أصبحت عنصرا من عناصر "نظام التفاهة" الذي ينظم حياة الأفراد والمجتمعات اليوم، فبدلا من أن تضطلع بدورها التعليمي التنويري وإفراز أجيال من المتعلمين المنفتحين على الأنساق الثقافية ذات البعد النقدي الإبداعي والذين يشتمكون فكريا وعمليا مع القضايا والأسئلة المجتمعية الملحة، أصبحت هذه الفضاءات مجالا لتسطيح الفكري والتطبيع مع التفاهة والخواء المعرفي والعلمي، واضطلع صانعوها بدور تزيين هذه البذءة وتسخير كافة الميكانيزمات لنشرها على أوسع نطاق وجعلها جزء لا يتجزأ من حياة الأفراد بحيث أصبحت هذه التفاهة تسيطر حياتنا اليومية وتقتحم الفنون، وسائل الإعلام، الفضاءات التربوية، الجامعات... من خلال ترسيخ رأس المال الثقافي الذي يضطلع بمهمة إفراغ هذه المجالات من قيمها الحقيقية وتخريبها، وبالتالي إفراز تأثير سلبي لها على المجتمع يتوجه إلى نزع المجتمعات عن واقعها الرديء وهو نفس تأثير التلفاز أو وسائل التواصل الاجتماعي بماهية قوة مسلطة لنزع القيم الجماعية بين الناس، فنجد ملايين الأفراد يجلسون أمامها منعزلين ومنفصلين في أقباص افتراضية لا يعيشون التشارك الاجتماعي الحقيقي، وإنما يستهلكون الفنون الصادمة والتي تسوق لذوق سيء ورديء يتسم بالوقاحة والاستفزاز وسطحية الظروف.

أمام هذا التسطيح الذي فرضته توجهات شعبية غزت العالم، علينا العودة أولا لفهم الوظيفة الحقيقية لهاته الفنون منذ نشأتها، فلقد شكلت الفنون عبر العصور حقلا ديناميكيا تتفاعل فيه العناصر الجمالية مع واقعها ومحيطها بمختلف تمثلاتها، ونتحدث هنا عن الأنساق الفكرية والفلسفية والمفاهيم السوسيوثقافية الطارئة والمستجدة، وأيضا عن قضايا الشعوب الإنسانية، حتى أن هذه الفنون في سياقات تجريبية عالمية مثلت مرآة المجتمع عبر منظور نقدي توعوي من زاوية نظر إبداعية فرجوية على غرار الفن المسرحي الذي تحدر تسميته بالفرنسية من كلمة théâtre Theatron اليونانية والتي تعني "زاوية النظر"، وهو ما يؤكد أن لهذه الفنون وظيفة رصد المختلف من زاوية نظر مختلفة وبتحجج جمالي يشكل الخطاب الذي يحمل الأثر الفني.